I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 1,475 مليار ليرة سنوياً (22.3 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 ليصل إلى 8,099 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 6,624 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017[2]. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة تأثير سلسلة الرتب والرواتب الجديدة لموظفي القطاع العام (قانون رقم46)[3]، والتي أدّت إلى ارتفاع سنوي في الرواتب والأجور وملحقاتها بنسبة 16.2 في المائة، بالتزامن مع زيادة كبيرة بنسبة 152.1 في المائة[4] في تعويضات نهاية الخدمة وارتفاع بنسبة 16.6 في المائة في معاشات التقاعد.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– تشرين الأول من الأعوام 2016، 2017 و2018

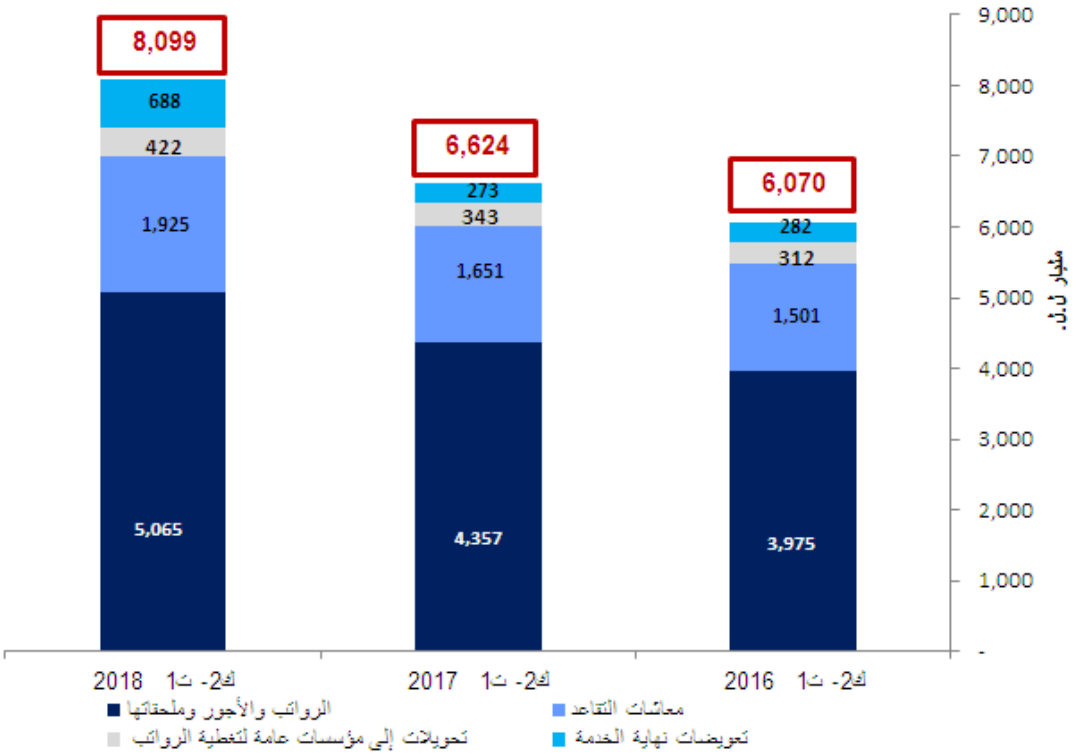

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[5]، حيث سجلت نسبة 67.5 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016، لتنخفض إلى نسبة 67.3 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.
[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الأول 2018.
[3] صادق مجلس النواب على القانون رقم 46 بتاريخ 18 تموز 2017 ووقّعه رئيس الجمهورية بتاريخ 21 آب 2017.
[4] إن الإرتفاع الكبير في تعويضات نهاية الخدمة يعود بشكل جزئي إلى البدء بتطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة، ما شجع الكثير من موظفي القطاع العام على اللجوء إلى التقاعد المبكر.
[5] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية باستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

2017 ومن ثم إلى 66.1 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018[6]. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 34.2 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2016، وارتفعت إلى 36.3 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017، ثم إلى 36.7 في المائة[7] خلال الفترة نفسها من العام 2018.
يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018:

الرسم البياني 2: مكونات كل من اجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني– تشرين الأول 2018

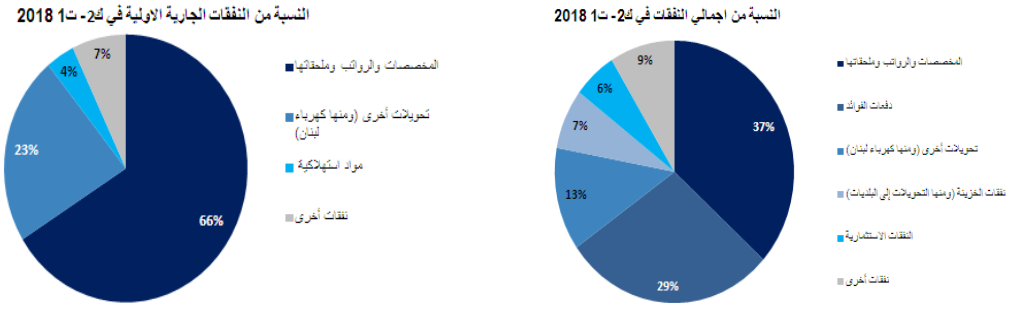

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام ومصالحات، نفقات مهام، وتعديلات محاسبية وخدمات خارجية.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 709 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 5,066 مليار ليرة[8] خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018. بالإجمال، يعود السبب الرئيسي وراء هذه الزيادة إلى: (i) الإرتفاع بقيمة 351 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز العسكري، (ii) الزيادة بقيمة 121 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز التربوي، (iii) الارتفاع بقيمة 124 مليار ليرة في رواتب وأجور الجهاز المدني، إضافةً إلى (iv) الزيادة بقيمة 118 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري.

في التفاصيل، يعود الإرتفاع في الرواتب والأجور وملحقاتها العائدة للجهاز العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع الرواتب والأجور المدفوعة لكافة الأجهزة العسكرية نتيجة الزيادات التالية: (i) 250 مليار ليرة للجيش، (ii) 63 مليار ليرة لقوى الأمن الداخلي، (iii) 25 مليار ليرة لقوى الأمن العام و(iv) 13 مليار ليرة لقوى أمن الدولة. ترافق ذلك مع إرتفاع سنوي في مجموع التقديمات الإجتماعية المدفوعة لكافة الأجهزة العسكرية نتيجة زيادة ملحوظة في التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 114 مليار ليرة.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 76.0 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018، تلتها التقديمات الإجتماعية (13.4 في المائة) والمنافع الوظيفية (3.4 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 7.2 في المائة من المجموع.

---

[6] على الرغم من التوسع في المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال العامين الماضيين، إلا أن النفقات الجارية الأولية زادت بوتيرة أسرع نتيجة الزيادة السنوية في التحويلات إلى كهرباء لبنان بنسبة 51.5 في المائة ونسبة 27.7 في المائة خلال فترة كانون الثاني – تشرين الأول 2017 وفترة كانون الثاني - تشرين الأول 2018 على التوالي.

[7] شهد إجمالي النفقات زيادة سنوية بنسبة 21.0 في المائة خلال ك2- ت1 2018 مقارنة مع ارتفاع بنسبة 22.3 في المائة في المخصصات والرواتب وملحقاتها، ما أدى إلى زيادة طفيفة في حصة هذه الأخيرة من إجمالي النفقات.

[8] قد تختلف الأرقام بشكل طفيف عن الأرقام الإجمالية المنشورة في مرصد المالية العامة نتيجة التدوير الحاصل.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 35.9 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017، لتنخفض إلى نسبة 32.5 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2018[9].

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017 وكانون الثاني– تشرين الأول 2018

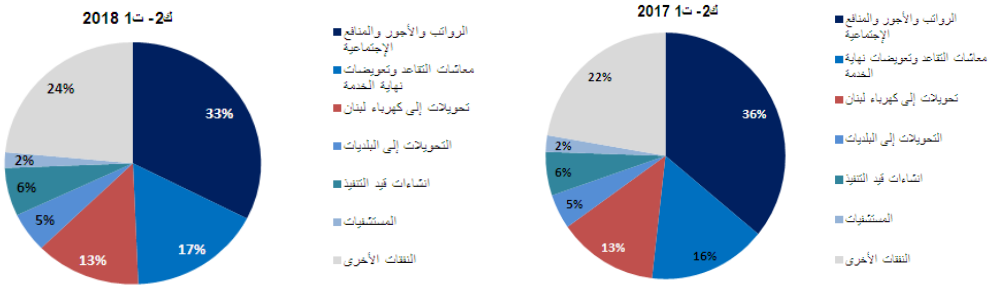

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردبات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– تشرين الأول 2017 وكانون الثاني– تشرين الأول 2018

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
الجهاز العسكري	**2,135**	**2,485**	**77**	**80**	**561**	**678**	**2**	**2**	**2,774**	**3,245**
الجيش	1,366	1,616	49	53	362	358	0	0	1,777	2,028
قوى الأمن الداخلي	580	643	21	22	151	265	0	0	753	929
قوى الأمن العام	149	174	3	4	34	39	1	1	187	217
قوى أمن الدولة	39	53	4	2	14	16	0	0	57	71
الجهاز التربوي	**819**	**940**	**50**	**41**	**0**	**0**	**24**	**37**	**893**	**1,017**
الجهاز المدني 1/	**302**	**426**	**57**	**51**	**3**	**3**	**37**	**47**	**398**	**527**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**244**	**229**	**224**	**229**
الجمارك 3/									**43**	**48**
غير مصنف									**0**	**5**
إجمالي الإنفاق	**3,255**	**3,851**	**184**	**172**	**564**	**681**	**307**	**314**	**4,357**	**5,066**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردبات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب، موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

[9] نظراً إلى الزيادة السريعة في قاعدة النفقات مع إرتفاع النفقات الأولية بنسبة 28.4 في المائة مقابل نمو بنسبة 16.2 في المائة في الرواتب والأجور وملحقاتها مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2017.

A.II الرواتب والأجور

سجَّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 596 مليار ليرة (18.3 في المائة) لتصل إلى 3,851 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018. يعود هذا الإرتفاع إلى زيادة الرواتب في جميع الأسلاك نتيجة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 16.4 في المائة في الرواتب والأجور للجهاز العسكري خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 بشكل رئيسي نتيجة سلسلة الرتب والرواتب الجديدة التي بدأ تطبيقها اعتباراً من آب 2017. إرتفعت الرواتب الأساسية للموظفين الدائمين[10] في كل من الجيش بقيمة 238 مليار ليرة، قوى الأمن الداخلي بقيمة 57 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 24 مليار ليرة وقوى أمن الدولة بقيمة 13 مليار ليرة. علاوةً على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المدفوعات العائدة لبدلات الألبسة قد ارتفعت بشكل طفيف بقيمة 0.5 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز التربوي بقيمة 121 مليار ليرة (14.8 في المائة) سنويًا لتصل إلى 940 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة خلال العام 2017، والتي ساهمت في زيادة مدفوعات الرواتب والأجور للموظفين الدائمين في كل من التعليم الإبتدائي بقيمة 67 مليار ليرة، التعليم الثانوي بقيمة 28 مليار ليرة، بالإضافة إلى إرتفاع المدفوعات لكل من المتعاقدين والموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 19 مليار ليرة و17 مليار ليرة على التوالي. في المقابل، إنخفضت رواتب المتعاقدين في التعليم الثانوي بقيمة 11 مليار ليرة إضافة إلى انخفاض رواتب المتمرنين في التعليم الإبتدائي بقيمة 8 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت مدفوعات الرواتب والأجور لصالح الجهاز المدني بشكلٍ ملحوظ بقيمة 124 مليار ليرة (41.0 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 426 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 16 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل (15 في المائة من المجموع)، ومن ثم وزارة المالية (12 في المائة من المجموع). *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2).*

في التفاصيل، شهدت رواتب موظفي وزارة المالية الإرتفاع الإسمي الأبرز سنوياً والذي بلغ 19.5 مليار ليرة[11] خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018، تلتها وزارة الصحة العامة مع زيادة بقيمة 17.1 مليار ليرة[12].

---

[10] تتضمن مدفوعات الرواتب والأجور في العام 2017 سلفة غلاء المعيشة، التي كان يتم دفعها في وقت سابق لتاريخ تطبيق سلسلة الرتب والرواتب الجديدة إبتداءً من آب 2017.

[11] مع ارتفاع الرواتب الأساسية لكل من الموظفين الدائمين بقيمة 14 مليار ليرة والمتمرنين بقيمة 2 مليار ليرة في مديرية المالية العامة. من جهة أخرى، ارتفعت مدفوعات الرواتب في المديرية العامة للشؤون العقارية بقيمة 2.4 مليار ليرة.

[12] تعود هذه الزيادة إلى إرتفاع المدفوعات لصالح المتعاقدين خلال كانون الثاني- تشرين الأول 2018 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017. ويرجع السبب إلى حدٍ كبير إلى مدفوعات المتأخرات للأعوام 1996-1997-1998، ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15، بالإضافة إلى مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21. علاوة على ذلك، تم تسديد بعض المتأخرات العائدة للفترة ما بين 1999/01/01 و 2017/08/31 وذلك بناءً على قرار مجلس شورى الدولة رقم 2017/2016/66 تاريخ 2017/05/09.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تشرين الأول من العامين 2017 و2018

(مليون ليرة)	ك2- ت1 2017	ك2- ت1 2018	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2018
وزارة الخارجية والمغتربين	58,640	68,287	16%
وزارة العدل	50,412	65,991	15%
وزارة المالية	30,183	49,731	12%
رئاسة مجلس الوزراء	27,059	40,896	10%
مجلس النواب	30,201	37,099	9%
وزارة الصحة العامة	18,335	35,492	8%
وزارة الاشغال العامة والنقل	15,398	22,613	5%
وزارة الزراعة	13,729	21,256	5%
وزارة الداخلية والبلديات	9,127	14,115	3%
وزارة الدفاع الوطني	10,171	12,768	3%
اخرى	38,606	57,518	14%
المجموع	**301,861**	**425,767**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إرتفع إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 117 مليار ليرة (20.8 في المائة) ليصل إلى 681 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة بقيمة 114 مليار ليرة في التقديمات المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي لتصل إلى 265 مليار ليرة خلال الأشهر العشرة الأوائل من العام 2018. هذا في حين شهدت التقديمات الإجتماعية المدفوعة لصالح الجيش تراجعاً بقيمة 4 مليار ليرة خلال الفترة المذكورة.

بالتفاصيل، إرتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 نتيجة الزيادة الملحوظة بقيمة 83 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء وارتفاع بقيمة 17 مليار ليرة في التقديمات المدرسية، بالإضافة إلى إرتفاع تقديمات المرض والأمومة بقيمة 9 مليار ليرة.

بالإضافة إلى ذلك، إرتفعت التقديمات لصالح قوى الأمن العام بقيمة 5 مليار ليرة نتيجة إرتفاع بقيمة 3.5 مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018.

في المقابل، إنخفضت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش بقيمة 4 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة التراجع في نفقات الإستشفاء بقيمة 39 مليار ليرة بالرغم من ارتفاع بقيمة 23 مليار ليرة في تقديمات المرض والأمومة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت قيمة إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 16 مليار ليرة سنوياً لتصل إلى 229 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 مقارنةً مع مبلغ 244 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1731- 1729
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE